الثورة
الخميس 12 شوال 1433هـ 30 أغسطس 2012م العدد (17453)

لنقف جميعا مع الأخ الرئيس

جميل مفرح

يتفق الجميع أو على الأقل الغالبية العظمى من المعنيين بالشأن السياسي والمتابعين وربما العامة ايضا، على ان الوطن في وضعه الحالي وما سبق من حالة في الاشهر القليلة الماضية يمر بواحدة من أصعب مراحله التاريخية خصوصا في ما يتعلق بالجانب السياسي وفعله وتفاعلاته وبالتالي اثره على مختلف الجوانب والصعد الاخرى، فمن المعلوم ان كافة الجوانب والاحوال من اقتصادية واجتماعية وأمنية وسوى ذلك مرتبط وضعها وشؤونها ومستوى تحقق الايجاب والسلب فيها باي حال من الاحوال بالشأن أو بالحال السياسي الذي يعتبر المحور الرئيسي والمحرك الأولي والأساسي والمؤثر الأكثر فاعلية في المكونات والمحاور المعيشية والحياتية اليوم.

ومن هذا المنطق وفي سياق ما شهده ويشهده الوطن اليوم كان وما يزال الجميع يرثى لحال كل من وقعت عليه إرادة وخيار المسؤولية إذ أنه بهذه الارادة أو هذا الخيار وضع نفسه أمام مهام قليل في حقها الوصف بالكبيرة والكبيرة جدا، فأي وصف يمكن أن يكون ابلغ من ذلك سيكون قليلاً في حق هذه المهام المضنية التي بالفعل تضع من اضطلع بمسؤولياتها أو عني بها أمام اختبار يكاد يكون هو الأصعب والأعتى والأكثر حساسية في أحوال وأوضاع الوطن في العصر الحديث.. فلم يشهد الوطن بالرغم مما واجهه في تاريخه الطويل من أحداث ما يشهده اليوم من اضطراب وتأزم وصل إلى حدود العصف بالوطن والانسان والانجاز والتاريخ عموما.

ومن جهتي وفي حدود رؤيتي الشخصية وأحسب أنها رؤية الكثيرين فإن ما يقف في وجه الوطن اليوم من تحد أو على الأصح من تحديات مختلفة لهو المنعطف الحقيقي والمختبر الأكثر حقيقية لكل من عني بمسؤولية أو تولى مهمة أو منصبا في الفترة الراهنة، ذلك بالطبع بعيدا عن خفايا ومعتركات وحسابات القوى المتخالفة المتآلفة.. واننا حقا ومن منطلق المسؤولية التي يجب أن يشعر بها كل فرد حتى من العامة نرى ونشفق بالفعل على كل من كان الاستقرار الحقيقي ومصلحة الوطن وانتشاله من دائرة المآزق والأزمات همه الأول والأوحد وهدفه من أولئك المسؤولين والمعنيين الذين وقع على عاتقهم هذا العبء الثقيل، ولكن عزاءنا في ذلك ان هذه المسؤولية وهذه المشاركة الجادة والفعلية في انقاذ الوطن وبنائه البناء السليم المعافى هي شرف كبير يتمنى كل الوطنيين الشرفاء نواله وتقلد أوسمته ونياشينه المعنوية.

وفي هذا السياق فانه لمن الواجب أن نرفع قبعاتنا ونحني شكرا وتقديرا لتلك الرموز الشامخة التي جعلت وتجعل من الوطن وأمنه واستقراره وبنائه همها وهدفها المنشود، ولعل فخامة الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، وباجماع منقطع النظير وعالي التقدير هو من يتربع على قائمة هؤلاء الشرفاء الأفذاذ الذين تعجز اللغة والوسائل عن شكرهم وتقديرهم والثناء على أدوارهم في الفترة الزمنية الراهنة.. وانه على جميع المتقولين والمشككين ومصفيي الحسابات والانتقادات أو بالأصح الانتقامات أن يدركوا أو فلنقل أن يعترفوا لأنهم مدركون تماما بان تولي فخامة الرئيس منصور مهام الرئاسة وتحمله المسؤولية الأولى والأكبر في هذه الفترة لهو تضحية كبرى لاتماثلها تضحية في سبيل استقرار وعز الوطن نظرا للظروف الصعبة والانقسامات الحزبية والسياسية وما نتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وغير ذلك مما تولد من رحم الأزمة العاصفة التي تأرجح الوطن في هباتها وزوابعها.

إجمالا وايضاحا ان ما يواجه به فخامة الاخ الرئيس من ضعوط وشراسة في التعامل والوصف من قبل أطراف ايا كانت هذه الأطراف هو سلوك لا أخلاقي لا إنساني ينم عن نكران وتنكر وجحود مرفوض لما قدمه ويقدمه هذا القائد الصبور المعتدل وانها لكلمة حق وانصاف حين نصفه بمثل هذه النعوت القليلة في حقه.. وعلينا جميعا أن نقدر بجد وفاعلية ومنطقية ما يواجهه الاخ الرئيس من تحديات وصعوبات راهنة وان نحاول ما استطعنا ان نقف إلى جانبه لتجاوزها والتغلب عليها بدلا من محاولات اعاقة تقدمه وادائه.

ولقد كان في خطابه الأخير والذي يستحق أن ينال وصف الخطاب التاريخي ما يجمل موقفه ووضعه واصراره الايجابي على المضي قدما والدوس على مختلف الصعوبات والأقاويل من اجل الوطن وبنائه ومجده.. وهذا وحده كاف لان نقول لهذا الرجل شكرا لك على كل شيء وان نصطف إلى جانبه في مختلف الظروف وان نقول لاولئك المبتزين والجاحدين الاسبقية للوطن لأنه الأولى بالمعروف والاهتمام ولأنه الأكثر حاجة إلى الالتفاف والاهتمام والعناية من كل ابنائه أيا كانوا.

إن الوطن اليوم ينتظر منا أكثر من أن نستخدم شعارات الانتماء إليه والتغني الكاذب باسمه لننال حقوقنا الشخصية هذا إذا كانت حقوقا أو أن نصفي حساباتنا ونحقق مصالحنا في حين تعدو معاول هدم وجرافات طمس لملامحه ولمجده المرجو على الدوام.

في الأخير هي دعوة إلى كل شخص على تربة هذا الوطن إلى أن يكون الوطن وبناؤه ومجده في رأس مهامنا ومطالبنا وفي أولويات المصالح التي تقصدها حتى نفخر يوما بأننا فعلنا لهذا الوطن شيئا يذكر، إنها دعوة للاصطفاف إلى جانب الاخ الرئيس والشعور بمسؤولياته والمعاناة والصعوبات التي تواجه مهامه جدلا من أن نكون جزءاً من تلك الصعوبات والمعوقات أو سببا في تحققها وبروزها على الواقع الراهن.

الحوار والانتهازية السياسية

« 2 – 2 »

أحمد يحيى الديلمي

استناداً إلى ما أسلفنا يعلق كل إنسان في الوطن اليمني آمالاً كبيرة أن يكون الحوار محطة هامة للمراجعة ونقد الذات من قبل كافة القوى السياسية.

يجب أن يدرك الجميع أن الأوضاع خطيرة تضع أطراف الأزمة أمام مسئولية تاريخية تحملهم جملة من المهام والمسئوليات الوطنية الحاسمة التي تتصل بمستقبل الوطن والوحدة الوطنية، والحفاظ على مكاسب ومنجزات الثورة، وتعميق مبدأ الشراكة.

لا يمكن استباق الأحداث بالإسراف في الآمال أو الاستغراق في التشاؤم من الصعب الإبحار في ثنايا الصدور لمعرفة الخفايا والتفريق بين النوايا الصادقة والأخرى الانتهازية، هذه المهمة اختص بها الخالق سبحانه وتعالى كما دل على ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى ((يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور)).

وبالتالي دعونا نتفاءل وننطلق من حسن النية في الجميع فربما استوعب الجميع حجم المخاطر التي تحيط بالوطن وأبنائه وما تتسم به من حدة وكانوا عند مستوى المسئولية.

في هذا الصدد لا يمكن إغفال الدعم الإقليمي والغطاء الدولي إلا أنها ستظل في نطاق الأعمال المساعدة وتبقى مسئولية نجاح أو فشل الحوار لا سمح الله رهناً بإرادة أبناء هذا الوطن وكيفية تعاطي كل الأطراف مع الأزمة القائمة.

إن تهيئة الأجواء الملائمة للحوار الجاد الشامل والفاعل الكفيل بتجاوز الأزمة وما ترتب عليها من تداعيات ومنزلقات خطيرة تتطلب من الجميع الإسهام بأفكار سليمة ومنطق حوار علمي خالٍ من الرغبات الذاتية والنوايا المبيتة التي تعكس الانتهازية السياسية أو الحذلقة في الكلام والتناقض في المواقف بقصد التسويف والمماطلة.. أو محاولة استهداف الآخر المخالف بقصد الإقصاء والتهميش.

من المؤسف والمخزي أن تكون الأقوال في واد والأفعال في واد آخر، الجميع يتحدثون عن منطق الدولة المدنية مجرد حديث فقط لذر الرماد على العيون بينما الممارسات والأفعال في الواقع تتعارض كلياً مع مضمون الأقوال.

فما الذي ننتظره من شخص أو كيان سياسي يتعامل بانتهازية سياسية وبازدواج في المعايير ومفردات الخطاب وهذا هو مبعث التشاؤم.

ما يجب أن تدركه أن كل تجارب الماضي مشوهة وأننا ندفع ثمن المزاجيات البشعة التي تنكرت لكل شيء بما في ذلك حقوق المواطنة المتساوية.

في هذه الأجواء انعدمت روح الأخوة والتآلف وحلت مظاهر التحريض على القتل المدمر وتوالت الجرائم الإرهابية البشعة التي استهدفت الوطن والمواطن فدلت على الجفاف الإيماني الروحي والسقوط الأخلاقي والقيمي ومثلت حالة اغتراب عن الدين وابتعاد عن المبادئ والقيم التي تحث على الالتزام بها وتمثلها في السلوك.

المشهد الخطير يكشف عن نفوس ضائعة استبد بها مرض عضال فارتهنت للشيطان وباعت الدين والوطن بثمن بخس على خلفية القراءة التبريرية المغرضة للدين وأحكامه أو التحجج بالاحتياجات المعيشية.

كل المؤشرات والشواهد الماثلة في الواقع تقول أن كل أبناء اليمن اليوم يبحثون عن فسحة من الزمن لالتقاط الأنفاس والتخفيف من غلوى الأوهام الكاذبة بالتفرد والاستحواذ والارتهان إلى ضوابط استباقية منظمة وممنهجة لا شك أن لها أهمية ترتقي بها إلى مقام الضرورة في ظل حالة الانفلات وحالة شد الأعصاب والنزق لدى كافة القوى السياسية المعنية بالحوار وما يترتب على هذه الأجواء من تعقيدات وتداعيات خطيرة قد تصل بالأمور إلى طريق مسدود لا سمح الله.

لضمان حضور كافة القوى السياسية لا بد أن يحس الجميع بالجدية وأن الحوار مدخل للتوافق الوطني الشامل والخروج بالبلاد من براثن الواقع المأساوي والأزمة المستحكمة التي تقلق أمن المواطن وتهدد السكينة العامة.

للأسف الشديد البعض يصر على ممارسة الانتهازية السياسية بغطاء ثوري وبدعوى الدفاع عن الدين والثورة والوحدة والسيادة الوطنية وينصب نفسه وصياً على هذه الثوابت الوطنية بالغة الحساسية من باب المزايدة بالشعارات والاستغفال والضحك على الدقون ويوظف المسعى لتوزيع الاتهامات واستهداف القوى السياسية الأخرى وهو أسلوب مشين طالما استخدمه النظام السابق عندما جعل من تهمة الانفصال ذريعة للانتقام وإقصاء وتهميش الكوادر الجنوبية وعلى إيقاع محاربة القوى الملكية خاض ستة حروب مدمرة في صعدة.

وأن يصر البعض على استخدام نفس الألفاظ والمصطلحات فإنه إنما يتعمد توجيه سهام الحقد إلى صدور المتحاورين قبل الجلوس على الطاولة وهي انتهازية ما بعدها انتهازية بالذوات والأفكار والمقولات والشعارات التي تردد بقصد مسبق ونية مبيتة هدفها التجريح والإمعان في استفزاز الآخر وإثارة مشاعره لتوتير أجواء قبل الدخول في الحوار.

مما لا شك فيه أن بعض مشاهد الجدل والمناكفات والمكايدات السياسية وحرب الشعارات تجاوزت كل مألوف في حياة اليمنيين واستمرارها على نفس المنوال في فترة التحضير للحوار لا يبشر بخير ويكشف عن النوايا المبيتة لهذه الأطراف.

وهو ما يحمِّل اللجنة مسئولية البحث عن المستفيد من إثارة الفتنة ومن يتعمد تأجيج الأوضاع وتهييج مشاعر العداء بكل الوسائل والتنبيه إلى خطورة الارتهان إلى هذه الأساليب في الظروف الصعبة بالغة التعقيد والحساسية وأي طرف لا يرعوي عن الغي ويعود إلى رشده يتم فضحه على رؤوس الأشهاد.

ليعرف أن فكرة تقرير مصير الوطن وتحديد ملامح مستقبله تقتضي احترام الإرادة الشعبية وعدم التمسك بالمواقف العدائية وكل ما يرتبط بالمصالح السياسية الخاصة ليكون هم الجميع رد الاعتبار لمنطق الدولة وتحذير مفهوم الدولة المدنية الراعية للمكاسب والحامية لحقوق كل مواطن يمني حيثما كان موقعه وأياً كان انتماؤه وهذا يتطلب تعديل كافة السلوكيات الشاذة وتحرير أفراد المجتمع من كل القيود التي تتسم بالغلو والتطرف والعصبية سواءً كانت للحزب أو القبيلة أو المذهب لتجذير الخيار الديمقراطي بآلياته الحاسمة التي يصبح معها ضمانة لتكافؤ الفرص بين كل أبناء الشعب وحماية التعددية السياسية وتجذير مبادئ الاعتدال في السلوك والمواقف والممارسات والانفتاح على الآخر المخالف بصدق وموضوعية وبعقول نقدية متجددة تؤمن كل الإيمان بمبدأ الشراكة والتآلف بين كل أبناء الوطن دون استثناء للارتقاء بتفكير البشر إلى مستوى الالتزام بالقيم والثوابت الوطنية والإسهام في تطوير البيئة القيمية والأخلاقية.

حرية التعبير

الإعلام هو الأساس في رسم معالم المستقبل الواعد للوطن اليمني لذلك يجب أن يكون أداء الأجهزة الرسمية والخاصة صادقاً ومنطقياً وعقلانياً يراعي مصلحة الوطن العليا ويسهم في تخفيف معاناة أبنائه، أن حرية التعبير متاحة نعم وهذا ما يضاعف حجم المسئولية على العاملين في هذا الحقل.

كم أتمنى لو أن الجميع تعاملوا مع الخبر كمعلومة من حق المواطن الحصول عليها بشرط الاهتمام بنقل الحقيقة بذاتها بعيداً عن التهويل أو التوظيف النفعي أو جعلها وسيلة للتجريح عبر أخبار الاتهامات الكيدية التي لا تستند إلى أي أساس يدل على صحتها، كما أسلفت الموقف لا يحتمل أخبار الإثارة لأنها إنما تضاعف حالات الاحتقان وقد تكون أحد أسباب فشل الحوار لا سمح الله ويجب أن يستشعر جميع الإعلاميين مسئوليتهم في إنجاح الحوار والإسهام في حماية السلم الأهلي.

والله من وراء القصد

من ينقذ المحويت من الاهمال «2» الطرقات نموذجا

عبدالله علي النويرة

■ في الحلقة السابقة تحدثت عن الكهرباء وما يعاني ريف المحويت من إهمال متعمد ونوهت بأن هناك حالة استثنائية يعاني منها الريف مع الكهرباء تختلف عن ما يعانيه بقية السكان في الجمهورية بسبب استهتار المسئولين في المحافظة وعدم اكتراثهم بما يعانيه المواطنون الذين يتجرعون غصص الموت جهارا نهارا بسبب ذلك الإهمال واليوم سوف أتطرق إلى موضوع في غاية الأهمية وقد تطرقت له عشرات المرات خلال الأعوام الماضية ويبدو أنني سوف أظل أتطرق له إلى أن أموت وأوصي أبنائي بمتابعته إلى ما شاء الله.

إن الطرقات التي تربط القرى والمحلات بعضها ببعض وتربطها بالعالم المحيط بها هي الوسيلة الوحيدة لتنمية الريف وإقناع من بقي من السكان في الريف بعدم الهجرة إلى المدينة وبدون وجود طرق مناسبة فإن من بقي في الريف مهيئ للهجرة حتى إلى جزر واق الواق لأنه يعاني الأمرين من سوء الطرق وغلاء الأسعار بسبب ذلك وموت المرضى عند إسعافهم قبل أن يصلوا إلى الطرق المسفلتة وتجعل السكان بمعزل عن العالم من حولهم.

هناك عشرات الطرق المتعثرة في محافظة المحويت ولعل طريق المروح جبع بني عمارة في مديرية الخبت مثل صارخ على الإهمال وعدم الاكتراث بحياة الناس بل وقد يكون هناك تعمد لتطفيشهم وإجبارهم على ترك قراهم ومحلاتهم من خلال تأخير تنفيذ مشاريع البنية التحتية المقررة للريف، هذا الطريق تم وضع حجر الأساس له أكثر من مرة من عهد والدي رحمه الله عليه الذي مات هو وجيل بكامله وهو يحلم بوصول الخط المسفلت إلى القرية، ويبدو أن جيلي سوف يتبعه ونموت قبل أن يتحقق الحلم، هذا الطريق يقال أن ميزانيته موجودة وأنه قد تم استلام الجزء الأكبر منها وسلمت للمقاول الذي يقال أنه من أبناء المحافظة وأنه يتقاسم الفوائد مع المتنفذين في المحافظة ولذلك فإنهم لا يستطيعون أن يحركوا ساكنا معه فاليد العليا خيرٍ من اليد السفلى، ليس هذا فقط فهذا الطريق كان مخططاً له ليكون همزة الوصل بين محافظة المحويت ومحافظة حجة وبقدرة قادر انكمش وأصبح خطاً دائرياً بطول اثنين وعشرين كيلو فقط يربط عزلتي جبع وبني عمارة بمركز المديرية ولا حاجة لربط المحافظتين كما يبدو من وجهة نظر المسئولين الذين يحبون أن تكون كل محافظة مستقلة عن الأخرى.

ليس هذا الطريق هو التعيس الوحيد في المديرية فهناك طرق عديدة تعثرت بعد البدء بها وبعضها لم تر النور بالرغم من أنها ضمن المشاريع الاستثمارية للمديرية مثل طريق عيان وطريق أذرع وطريق الشعافل وطريق الحدة عيان والطرق التي كان مقرراً لها أن يتم رصفها بالحجارة لربط المحلات بالطريق الرئيسي ضاعت بجرة قلم الجهابذة الذين يعملون على نقل المشاريع من مكان إلى آخر ثم يضيع المشروع برمته بعد أن يكون قد تم ذر الرماد في العيون وتم إيهام الناس أنه قد نقل إلى مكان آخر ولا أعلم لماذا هيئة مكافحة الفساد لا وجود للمحويت في خارطتها ولو أنها التفتت إلى هذه المحافظة لوجدت أشياء لا تخطر على بال وسوف تجد أن هناك مشاريع قد تم تنفيذها بالكامل على الورق وتم استلام كامل مستخلصاتها كما يشاع على نطاق واسع بل وصل الأمر على سبيل المثال إلى سحب مواطير كهرباء من المديرية إلى المزارع المنتشرة في تهامة والعهدة على الراوي.

إن مشكلة تأخير تنفيذ مشاريع الطرق تعتبر من المشاكل التي يجب أن تلتفت لها الحكومة وتعمل على البحث عن مواطن الخلل حتى لا نبقى في حلقة مفرغة بالنسبة لموضوع التنمية الريفية التي نتغنى بها ليلاً نهاراً ولكن في الواقع هناك عملية منظمة لتفريغ الريف من سكانه سواء بسبب الإهمال أو الفساد أو الاستهتار بالمواطنين ولن اتحدث عن المجلس المحلي للمديرية الذي مات قبل أن يولد وأصبح شاهد زور على ما يتم هبره وسرقه ونهبه من المديرية دون خوف من الله، هذا المجلس مثله مثل معظم المجالس المحلية في الكثير من المديريات في الجمهورية ليس لها أي دور في العمل التنموي للكثير من الأسباب أهمها عدم تأهيل العاملين في هذا المجال وعدم فهمهم ومعرفتهم للصلاحيات الكثيرة الممنوحة لهم.

أكتفي بهذا ولو سمحت لنفسي بالاسترسال لطال المقال وتشعب لأن الأوضاع في الريف لا تسر عدواً ولا صديقاً ولا حول ولا قوة إلى بالله العلي العظيم.

وللحديث بقية..

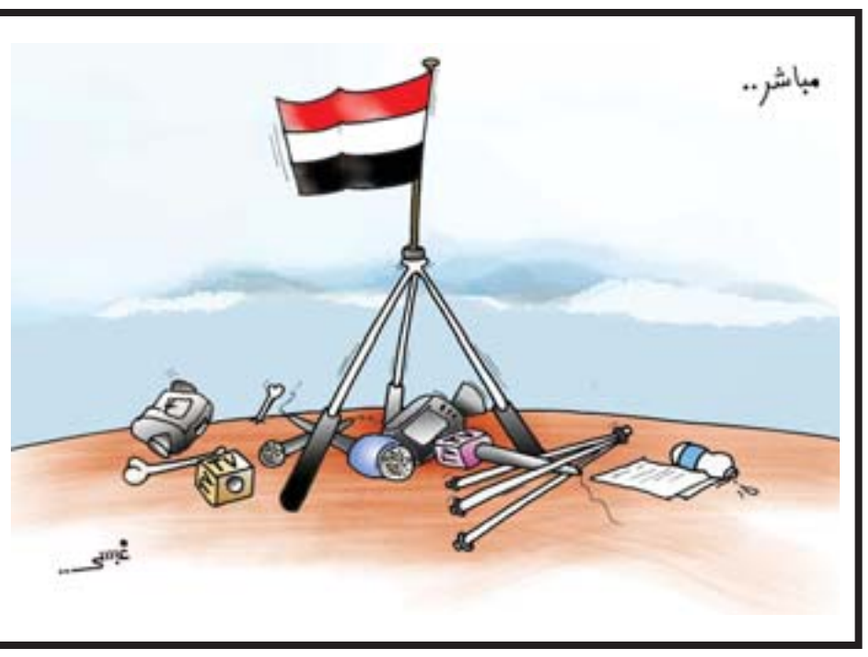

آلم رصاص

لكل مجتمع صحافة من جنسه!!

أمين الوائلي
Ameenone101@gmail.com

صارت الصحف كثيرة وربما كان هذا مدعاة للتذمر وحتى التضجر كما بات البعض يفترض وسمعناها مشافهة من كثيرين، وهناك كتاب وصحافيون كتبوا ونشروا نقداً مشابهاً في مقابل كتابات ونشر مكرور ينتقد تراجع مستوى وحضور الحريات الصحافية وحرية التعبير والنشر والرأي ليصبح النقد المزدوج في هذه الأحوال وارداً ومتلاحقاً وإن كان يحمل في طياته تناقضا قد يبدو لكثيرين انه غير مفهوم ومعيب اذ يتضمن النقد السائد الشيء وضده في آن.

السؤال الذي ينبني على هذه الحالة هو: هل الكثرة مفيدة؟ وهل تخدم النوعية والجودة والوصول إليها أم العكس؟ الواقع أن أهل الصحافة ليسو وحدهم وراء الكثرة العددية وإن تراجعت نسبيا جراء الأحداث والتداعيات خلال العامين الأخيرين.

النشر ومسميات النشر الصحافي والحق أن معظم المسميات تعود إلى أحزاب وتنظيمات ومراكز ضغط وقرار وتجمعات مصلحية متجانسة أحيانا ومتحالفة بحكم المصلحة الآنية أحيانا أخرى.

الأكيد هو أن النوعية المضمونة تحقق مكاسب مهمة وإن كانت مفردة أو بصورة متدرجة والواضح من خلال التجارب المتزامنة أن الكثرة النسبية مدعاة للتنافس وبالتالي للتجويد وهي بهذا مفيدة وأقل ما يقال إنها إذا لم تكن نافعة هنا أو هناك فليست ضارة أو مبعث سوء بقدر الندرة والانعدام.

والتصور حيال دفعة قوية للأمام تحصل عليها الصحافة والنشر وسوق الإعلام هو التوجه الواعي نحو الاستثمار في هذه السوق على أساس مؤسسي منظم يكفل ضخ الجهود والنفقات والخطط المواكبة بصدد النشر اليومي الموالي للمهنية والاحترافية بالشراكة مع القطاع التجاري والاستثماري والخاص، ولكن حتى الآن المشكلة الأبرز تكمن في تواضع قيمة الشراكة مع قطاع الإعلان التجاري والتي تصل حد الانعدام الا قليلا والقليل غير مجد.

جزء اساس ومهم لا غنى عنه في هذا الصدد يعود إليها تفعيل أو ضرورة الاتجاه نحو تفعيل فلسفة السوق المعني بالاستثمار بدون قطاع استثماري وتجاري نشط وحركة اقتصادية تحقق شروط الدائرة المتكاملة يصعب الحديث عن صحافة مستقلة تماما بمعنى (مهنية، مؤسسية، تمول نفسها وتطور مستوى النشر وأوضاع العاملين وظروفهم المعيشية والمهنية معا).

المجتمع الديمقراطي هو مجتمع المشاركة والمنافع المتبادلة، أخذاً وعطاءً. كم هو سهل أن يطالب المجتمع أو مجتمع النخب الاقتصادية والسياسية والفكرية وحتى المجتمع القارئ (على تواضعه وقلة مردوده) بصحافة أنموذجية تضاهي نظيراتها لبنان ومصر على سبيل المثال لكن الصعوبة تكمن في عدم المطالبة بالمثل بقطاع تجاري وصناعي واستثماري أنموذجي أو أقل من هذا يؤمن بالشراكة ويخصص جزءاً من ميزانية نفقاته للدعاية والإعلان تذهب للصحف ووسائل النشر التي ستجد حينها حافزا يمنحها بعضا من شروط الفرصة المنتظرة لاحتراف عمل مهني يعتمد على ذاته في تمويل النشر والطواقم العاملة.

الشراكة في أي مجتمع ونشاط شرط لا غنى عنه وإلا فمن أين للصحف وللصحافيين بخزانة واهية لا تنفذ يمولون منها عملية النشر وميزانيات النفقات والأجور والخدمات ويحققون شروط المنافسة ويضاعفون العمل على النوعية والجدة والجودة والنشر اليومي، كما يطالبهم مجتمع المتلقين والمعلقين والقراء والنخب؟ إذا لم تكن هناك شراكة مع المعلنين الملتزمين والقراء المواظبين الذين يقبلون على الصحافة والصحف بمعزل عن مقاييس الفرز الحزبي والمواقف المسبقة، ولا ننسى النخب الملتزمة بالاشتراك مدفوع القيمة.

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

وزير الاوقاف ..لماذا يتفرج ؟

شفيق الغرباني

الاراضي والاستثمارات المختلفة الخاصة بالوقف لها جهة تتحمل مسئولية الحفاظ عليها من المتنفذين والنهابه الذين لا يخافون الله وتحرص هذه الجهة الحكومية التي هي وزارة الاوقاف على ان تقوم على الاوقاف وتجبي الاموال والايجارات وتنفقها فيما اوقفت له من مصالح ومحاسن ولكن وزير الاوقاف حمود عباد لايهتم بالاوقاف ويتركها للنهب والسطو وعليكم ان تذهبوا الى بساتين ومقاشم كثيرة في صنعاء القديمة وستجدونها وقد تحولت الى منازل واراضي وعقارات يباع ويشترى فيها ممن كانوا قائمين عليها فهل سكوت الوزارة والوزير معناه موافقه مبطنه لغض البصر والسكوت حتى تنتهي املاك الاوقاف ..اننا امام ظاهرة خطيرة يجب ان يلتفت اليها الصحفيين ووسائل الاعلام والحكومه.

ثقافة تبعية

نبيل سبيع

أخطر نتائج ثقافة التبعية والعبودية أنها تجعل الكثيرين من ضحاياها غير قادرين على رؤية الحرية المتوفرة في محيطهم ناهيك عن الإعتراف بوجودها أصلا. والتابع الموغل في عبوديته يجنح جنوحا إلى اغتيال كل بارقة حرية تلوح هنا أو هناك لأنه يحتاج إلى تبرير تبعيته وعبوديته بالإعتقاد أنه ما من إنسان حر في الجوار!